

الشمول المالي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2010-2022
باستخدام برمجية R

Financial inclusion and its impact on economic activity in Iraq for
the period 2010-2022 using R software

³السيد: بلال نزهان حسين
كلية الادارة والاقتصاد - جامعة سامراء
Bilal nazhan Hussein
Faculty of Administration
and Economics - Samarra
University
bilal.n.h@uosamarra.edu.iq

²م.د. يحيى فاروق كريم البياتي
المديرية العامة لتربية صلاح الدين
Doctor. Yahya Farouk Karim
Al-Bayati
General Directorate of Salah
al-Din Education
yahyafarooq233@gmail.com

¹م.د. عبد الله محمد رشيد الرملي
كلية الادارة والاقتصاد - جامعة سامراء
Doctor. Abdullah Muhammad
Rashid Al-Ramli
Faculty of Administration and
Economics - Samarra
University
abdullah.m.r@uosamarra.edu.iq

تاريخ استلام البحث 2025/3/25 تاريخ قبول النشر 2025/6/16 تاريخ النشر 2025/ 7 /22

المستخلص:

لقد ازدادت أهمية الشمول المالي في الآونة الأخيرة حيث شهدت الكثير من الأدلة إلى مساهمته الفعالة ودوره الحاسم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحسين الناتج المحلي الإجمالي باعتباره المؤشر الرئيسي الذي يمثل الاستقرار والذي بدوره يؤدي إلى خلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا الحديثة مما يؤدي إلى تحفيز الاقتصاد ومن ثم الاستقرار. ويهدف البحث إلى بيان أهمية وتأثير الشمول المالي على الاستقرار الاقتصادي في العراق. وخلصت الدراسة إلى أن عدد أجهزة الصراف الآلي كمتغير مستقل استطاع إثبات تأثيره على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي أي عندما يزيد عدد أجهزة الصراف الآلي بمقدار وحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي يزداد بنسبة 32% من الوحدة أي هناك استقرار اقتصادي. وفيما يتعلق بعدد فروع المصارف لكل (100) ألف كمتغير فقد استطاع إثبات تأثيره على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي أي عندما يزيد عدد فروع المصارف لكل (100) ألف بمقدار وحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي يزداد بنسبة 6.9% من الوحدة أي هناك استقرار اقتصادي. وتوصي الدراسة بالعمل على تحسين مؤشرات الشمول المالي لتحسين الاقتصادات المحلية، والتركيز على مؤشرات الشمول المالي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتخفيض معدلات التضخم التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي من خلال تحسين مؤشرات الشمول المالي، والتركيز على أجهزة الصراف الآلي التي تعمل على تحسين ميزان المدفوعات وبالتالي تحقيق الاستقرار.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الاستقرار الاقتصادي، برمجية R

Abstract

The importance of financial inclusion has increased recently as much evidence indicates its effective contribution and decisive role in achieving economic stability by improving the gross domestic product as the main indicator representing stability, which in turn leads to job creation and transfer of modern technology, which leads to stimulating the economy and then stability. The research aims to demonstrate the importance and impact of financial

inclusion on economic stability in Iraq. The study concluded that the number of ATMs as an independent variable was able to prove its impact on the GDP indicator, i.e. when the number of ATMs increases by one unit, the GDP increases by 32% of the unit, i.e. there is economic stability. As for the number of bank branches per (100) thousand as a variable, it was able to prove its impact on the GDP indicator, i.e. when the number of bank branches per (100) thousand increases by one unit, the GDP increases by 6.9% of the unit, i.e. there is economic stability. The study recommends working on improving financial inclusion indicators to improve local economies, focusing on financial inclusion indicators to increase the gross domestic product and thus achieve economic stability, reducing inflation rates that affect economic stability by improving financial inclusion indicators, and focusing on ATMs that work to improve the balance of payments and thus achieve stability. **Keywords:** Financial inclusion, economic stability, R software.

المقدمة

يعد الشمول المالي في اقتصاديات الدول ركيزة أساسية للتنشيط الاقتصادي ويساهم في تسريع عمليات النمو الاقتصادي، حيث ساهمت التكنولوجيا الحديثة في توسيع نطاق الشمول المالي من خلال العمل على توسيع الخدمات المصرفية لمختلف فئات المجتمع بغض النظر عن المستوى المعيشي لهذه الفئات المجتمعية، وإتاحة التمويل والمصرفية لأكثر عدد من المؤسسات ولأفراد، وخاصة فئات الأفراد المهمشة من المجتمع ذات الدخل المنخفض، من خلال القنوات الرسمية وإيجاد الخدمات المالية المناسبة لهذه الفئات وبتكاليف تنافسية ومنخفضة، ومن الجدير بالذكر أن توسيع نطاق الشمول المالي وتطويره ليس هدفاً، بل أداة لتحقيق الأهداف أخرى لما لها دور كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مختلف الاقتصادات من خلال تحسين ورفع مستوى المعيشة وزيادة كفاءة عنصر العمل، فضلاً عن تمويل وتوسيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، والحد من ظاهرة الفقر، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وزيادة رفاهية المجتمع، وتحقيق النمو الاقتصادي في نهاية المطاف ومن ثم تحفيز الاقتصاد وفي النهاية تحقيق استقرار اقتصادي.

مشكلة البحث: ينطلق البحث من مشكلة رئيسية مفادها تدني مستويات الشمول المالي في تعزيز وتنشيط الاقتصاد في العراق وذلك بسبب الاعتماد على أساليب لا تساعد على تحفيز الاقتصاد مثل استخدام من التعاملات النقدية المباشرة بين الأفراد، مما يؤدي إلى مخاطر التهرب الضريبي وغسل الأموال وعدم إحراز تقدم ملموس في الاستقرار الاقتصادي.

أهمية البحث: تنبثق أهمية البحث من الاهتمام المتزايد لكثير من دول العالم بالشمول المالي نظراً لأهميته الملحة في ضوء ما أثبتت التجارب الدولية، إذ أن الشمول المالي يمثل عنصر أساسي في نمو الاقتصاد والاستقرار الاقتصادي والمالي، وفي رفع الكفاءة المالية، ويساعد أصحاب المشاريع المختلفة في التسهيلات المالية مثل الائتمان، بالإضافة إلى رفع وتحسين مستوى معيشة المجتمع، وخاصة الذين هم على خط الفقر.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية رئيسية بأن هناك تأثير إيجابي بين الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي متمثلاً بالنتائج المحلي الإجمالي.

هدف البحث: يهدف البحث إلى بيان أهمية وأثر الشمول المالي على الاستقرار الاقتصادي في العراق.

حدود البحث: يقتصر البحث على الحدود المكانية والزمانية، فيما يتعلق بالحدود المكانية في العراق، وشملت الحدود الزمنية الفترة (2010 - 2022).

هيكلية البحث: لكي تتحقق الفرضية من الوصول الى الاهداف المرجوة، سيتم تقسيم البحث الى ثلاثة مطالب، إذ يتناول المطلب الاول الإطار المفاهيمي للشمول المالي والاستقرار الاقتصادي أما المطلب الثاني يوضح تحليل واقع الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي، وتناول المطلب الثالث الجانب الاحصائي، اذ تنتهي الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

1. الإطار المفاهيمي للشمول المالي والاستقرار الاقتصادي

1.1 مفهوم الشمول المالي

يمكن تعريف الشمول المالي بأنه إمكانية حصول جميع أفراد المجتمع والمؤسسات على الخدمات المالية التي تقدمها لهم البنوك المرتبطة بها، مثل حسابات التوفير والتأمين وخدمات الادخار والتحويلات للاستثمار، وتمويل المشاريع المختلفة التي تؤدي إلى تنشيط الاقتصاد ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ونستنتج مما سبق أن الشمول المالي هو تقديم الخدمات المالية للمجتمع بطريقة بسيطة وسهلة ومناسبة من قبل المؤسسات المالية، من حيث الجهد والوقت والسعر، بغض النظر عن حجم الأموال المتداولة بين الأفراد والمستثمرين، مما يؤدي إلى عائد مفيد للمجتمع والمستثمرين. وكل ذلك يؤدي إلى زيادة دخل الأفراد ويؤدي بدوره إلى تحفيز الاقتصاد. ويساعد ذلك في وضع الخطط المناسبة التي تؤدي إلى دمج مشاريع القطاع غير الرسمي، أي المشاريع غير المسجلة لدى الدولة، مع القطاع الرسمي، مما يزيد من تحصيل الضرائب للدولة، وكذلك في ربط المشاريع المحدودة. الصغر لدى الفقراء وذوي الدخل المحدود، وبالتالي يعتبر الشمول المالي من أهم مكونات مكافحة الفقر (شرف، الصائغ، 2021: 164).

1. 2. مؤشرات وأبعاد الشمول المالي: (البكل وآخرون، 2022: 177).

1.2.1 مؤشر العمق المالي:

ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي تهدف إلى تحقيق التنمية المالية، إذ يساعد بكفاءة عالية في تنمية الادخار وتوزيع الموارد المالية بشكل جيد، كما يساعد على زيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي بشكل كبير، ويمثل مؤشر العمق المالي مدى قدرة القطاع المصرفي على الحفاظ على حقوق المودعين والمستثمرين في الأسواق المالية.

2.2.1 مؤشر الإتاحة المالية:

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة القطاع المالي على تشجيع وجذب المستهلكين والعملاء من خلال التسهيلات التي يقدمها للأفراد المصاحبة للخدمات والمنتجات المالية، وذلك من خلال توضيح هيكل النظام المصرفي، وبيان عدد الفروع المصرفية لكل منها على حدة عدد الأفراد، على سبيل المثال عدد الفروع لكل 100.000 شخص. والذي بدوره يعبر عن الشمول المالي من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية لأكثر عدد ممكن من السكان، ويمكن أن يتم ذلك أيضاً من خلال توفير خدمة الإنترنت كنسبة من المستخدمين من عدد السكان.

3.2.1 مؤشر الاستخدام المالي:

يحدد هذا المؤشر مدى قدرة الأفراد والمؤسسات على استخدام المنتجات والخدمات المالية التي يقدمها القطاع المالي، والذي يتم قياسه من خلال تحديد حجم الودائع المصرفية وحجم الائتمان نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر النظام المالي الشامل أولوية سياسية في العديد من البلدان، ويحظى الشمول المالي بأهمية كبيرة ومعترف به على نطاق واسع، لكن الأدبيات تنفرد إلى قياس ومعرفة مدى الشمول المالي في الاقتصادات العالمية. (Sarma, 2012: 1).

3.1 أبعاد الشمول المالي:

يمكن معرفة أهم النتائج للشمول المالي في اقتصاديات الدول سواء كانت النامية أم المتقدمة من خلال استخدام الخدمات المقدمة للناس في تلك الدول بأسعار رخيصة ويسهل الحصول عليها، حيث يتم تقديم الخدمات من قبل الجهات المختصة سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص إلى كافة شرائح المجتمع التي يمكنها الاستفادة من هذه الخدمات مثل الفقراء وذوي الدخل المحدود وذوي الإعاقة ومن يعيشون في المناطق النائية. ويمكن توضيح أبعاد الشمول المالي. مع النقاط التالية: (نعمة، 2018: 13).

1.3.1 التقديم: يقصد بالتقديم هو تقديم منتجات مالية رئيسية للمجتمع وتعتبر هذه الخدمات أساسية وتكون في أربعة مجالات: (التأمين، والائتمان، والمدفوعات، والادخار).

2.3.1 التوفير: حيث يتم تقديم الخدمات المالية بتكاليف رخيصة وبجودة عالية، فضلاً عن احترام الأفراد وحمايتهم.

3.3.1 المقدمون: وهم الذين يقدمون الخدمات المالية ويتبعون المؤسسات المالية الرسمية سواء كانت مؤسسات خاصة أو حكومية.

4.3.1 المستخدمون: وهم الأشخاص الذين يستخدمون الخدمات المالية المقدمة لهم، سواء كانوا من فقراء أو أغنياء أو من ذوي الإعاقة بالإضافة إلى أصحاب المشاريع والمستثمرين.

4.1 التحديات والصعوبات التي تعيق انتشار الشمول المالي:

ومن أهم الصعوبات والمعوقات التي تواجه تطبيق الشمول المالي ما يلي: (عطية، 2021: 17).

1- انخفاض عدد المصارف المستخدمة، تقاس عدد المصارف بنسبة عدد كل مصرف لكل عشرة آلاف نسمة من السكان، والعلاقة بين مؤشر الكثافة المصرفية والشمول المالي علاقة طردية، كلما ارتفع عدد فروع البنك كلما ارتفع مستوى الشمول المالي.

2- تزايد حجم الاقتصاد غير الرسمي، ويسمى أيضاً بالاقتصاد الخفي، حيث يعمل بعيداً عن التعامل مع البنوك والمؤسسات الرسمية. ولا تفصح عن حجم تعاملاتها للجهات الرسمية نتيجة ابتعادها عن التعامل مع الأوراق والمستندات.

3- ضعف الوعي والثقافة المصرفية، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل، نتيجة ارتفاع معدلات البطالة في المجتمع، بما في ذلك عدم القدرة على القراءة والكتابة، مما يسبب عدم معرفة الفوائد المتحققة من الحصول على الخدمات المصرفية.

5.1 أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي

أن أهمية التعزيز لمستويات الشمول المالي وكذلك الوصول للخدمات المالية سينعكس وبشكل ايجابي على البيئة السياسية والاقتصادية على حد سواء كما تلعب دورا أساسيا في التخفيف لمستويات المخاطر في المؤسسات المالية والنظام المالي، للشمول المالي أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي لتأثيره في تقليل الفوارق الاجتماعية ونشر الوعي المصرفي والمالي، وتبرز أهمية الشمول المالي في يلي:

1- التنمية الاقتصادية: لقد أثبتت الدراسات والتقارير لبتي أجراها البنك الدولي في آخر دراسة له في (2019)

بان هناك علاقة طردية ما بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي اذ انه كلما زاد الوعي المالي والمصرفي واستخدام التكنولوجيا والخدمات المصرفية للقيام بالأعمال اليومية أدى هذا إلى زيادة النمو الاقتصادي في البلد (World Investment Report,2019: 63) , ويرتبط عمق الاستخدام للخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات بالإضافة للأثر الايجابية على أسواق العمل ، وأن الوصول للتمويل الماكرون (تمويل المشاريع المتناهية الصغر) يزيد فرص توظيف أشخاص من خارج عائلة صاحب المشروع بنسبة 50% كما يسهم استخدام القنوات الالكترونية في دفع المعونات الاجتماعية إلى تخفيف تكلفتها على الحكومة بمستويات تقارب 80% كما يسهم توسيع استخدام الخدمات المالية والوصول لها في انتقال المزيد من المنشأة الصغيرة من القطاع غير الرسمي الى القطاع الرسمي .

2- يعد الشمول المالي عنصرا متزايدا الأهمية لسياسات التنمية الدولية، ويتضح هذا أيضاً من اعتماد الجمعية

العامة للأمم المتحدة (أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر 2015) المكون من 17 هدفاً رئيسياً، ستة منها تحتوي على مؤشرات تتعلق بالشمول المالي. من الخدمات الأساسية كهدف يمكن تحقيقه بحلول عام (2030) بما في ذلك الخدمات المالية. إما الهدف الثاني هو القضاء على الجوع، وتمكين العمالة الكاملة والعمل اللائق للمجتمع والخدمات المالية، وهذا يشير إلى اعتراف جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأهمية الشمول المالي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

3- تعزيز استقرار النظام المالي: ستساهم زيادة استخدام السكان للخدمات المالية بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام

المالي، وسيؤدي استخدام النظام المالي الرسمي بشكل أكبر إلى تنويع محفظة ودائع البنوك والمؤسسات المالية مع تقليل مستويات التركيز فيها وتقليل مخاطر هذه المؤسسات كما يعزز هذا التنويع استقرار النظام الاقتصادي للدول. إن التعامل مع نظام مالي مرن يمكن أن يتطور ويحدث نفسه بحكم ظروف الدولة يؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي من خلال استجابة فعالة ومميزة للاحتياجات اليومية للأفراد، وهذا بدوره يؤدي إلى خلق مساعدات للشمول المالي.

2. الإطار النظري لمفهوم الاستقرار الاقتصادي.

1.2 مفهوم الاستقرار الاقتصادي

من المفاهيم الأكثر تداولاً للاستقرار الاقتصادي ما يعرفه صندوق النقد الدولي من أنه الوضعية التي تمكن الدولة من تفادي الأزمات الاقتصادية والمالية وتجنب التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي وهناك هدفان أساسيان للاستقرار الاقتصادي هما التشغيل الكامل ، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار أي تفادي حالات الكساد والتضخم (باسويد، 2020، 82) ولهدف الاستقرار الاقتصادي مظهران قصير الأجل وطويل الأجل، ففي الأجل القصير يعني القضاء على أو على الأقل التخفيف من حدة التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي، أما في الأجل الطويل يتطلب تحقيق أمرين : الأول هو أن لا يستقر الإنتاج أو التشغيل عند مستوى أقل كثيراً من ذلك الذي يقترن بالتشغيل الكامل والأمر الثاني هو تحاشي ما يسمى بالتضخم المتسلل ، ومن ثم فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل يتطلب تحاشي كل من الركود طويل الأجل والتضخم طويل الأجل (لفتة ، 2016: 23).

2.2 مؤشر الاستقرار الاقتصادي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أبرز مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ويمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي بأنه كمية السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها في دولة معينة خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي هو مفهوم جغرافي أو إقليمي مرتبط بالأنشطة الإنتاجية التي تتم داخل الحدود السياسية لتلك الدولة، بغض النظر عن يملك هذه الخدمات الإنتاجية، سواء كانوا مواطنين. أو الأجانب. (2004: 502)، Gregory) ولذلك فإن أي سلعة أو خدمة يتم إنتاجها خارج الدولة لا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي.

2.2 طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي.

بعد معرفة مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، من المهم فهم المفهوم والطرق المختلفة التي يمكن من خلالها قياس هذا المتغير، لهذا الناتج المحلي الإجمالي هو ببساطة مقياس للقيمة النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد معين عادة تكون سنة واحدة، وفي وقت معين، بالإضافة إلى المنتجات والخدمات النهائية الموجودة في السوق.

1.2.2 طريقة المنتج النهائي

تهتم هذه الطريقة بقياس الدخل (الناتج المحلي) عند مصدره، أي في مرحلة إنشائه أثناء عملية الإنتاج، حيث يتم قياس قيم جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة باستخدام عناصر الإنتاج المتوفرة في المجتمع خلال فترة زمنية محددة (السنة). يتم عادة تقدير قيمة الناتج المحلي خلال فترة زمنية محددة بالأسعار الجارية، أي على أساس أسعار السوق السائدة لجميع السلع والخدمات النهائية خلال فترة التقدير. (الخطيب، 2013: 34).

2.2.2 طريقة الدخل المكتسبة.

وتستخدم هذه الطريقة لحساب الناتج المحلي الإجمالي وهي تشمل: مجموع الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية خلال السنة، وعناصر الإنتاج هي: العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم، على ما تقدم فإن الناتج المحلي بهذه الطريقة هو مجموعة الدخل المكتسبة من عناصر الإنتاج من السلع والخدمات = (الاجر + الربح + الفائدة + الربح). (عمارة , 2016: 315).

3.2.2. طريقة الإنفاق النهائي.

تعتبر هذه الطريقة أحد الطرق الأساسية لتقدير الناتج المحلي الإجمالي في المجتمع، وحسب هذه الطريقة يتم النظر إلى الدخل المحلي من زاوية الإنفاق النهائي على مجموع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في فترة محددة من الزمن غالباً سنة. (علي, 1984: 19).

3. تحليل اتجاهات مؤشرات الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي

1.3 تحليل اتجاهات مؤشرات الشمول المالي في العراق للمدة 2010-2022

في الوقت الحاضر أصبح الشمول المالي من أبرز اهتمامات الاقتصاديين وصناع القرار في العراق، لما له أهمية كبيرة في تعزيز وتقديم الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بسرعة عالية وبطريقة سهلة يمكن الحصول عليها من قبل مستخدميها. لقد لعب انتشار التكنولوجيا الرقمية دوراً متزايداً في انتشار الشمول المالي من أجل تحقيق وتنفيذ استراتيجيته المطلوبة بين مختلف الدول، كما أن له أهمية كبيرة بالنسبة لاقتصاديات الدول كونه وسيلة مباشرة للقضاء على الفقر، تحسين الظروف المعيشية، وتشجيع الاستثمارات الكبيرة والصغيرة التي تؤدي إلى رفع مستوى التنمية الاقتصادية في العالم، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية (لفتته، 2019: 1)، والجدول التالي يوضح مؤشرات الشمول المالي في العراق:

الجدول (1)

اتجاهات الشمول المالي في العراق للمدة (2010-2022).

السنة	ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)	معدل التغير السنوي %	عدد فروع المصارف (لكل 100 ألف)	معدل التغير السنوي %
2010	2.22	-	5.29	-
2011	2.17	-2.2	5.1	-3.6
2012	2.17	0	5.52	8.2
2013	1.08	-50	5.4	-2
2014	1.61	49	5.25	-2.7

2015	1.86	15.5	4.86	-7.4
2016	2.38	28	4.05	-17.7
2017	2.66	11.7	3.97	-0.7
2018	3.83	44	4.38	10.3
2019	4.12	7.5	4	-8.6
2020	5.34	29.6	4.11	0.2
2021	6.065	12.3	4.16	1.2
2022	6.562	8.19	4.45	6.9

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: التقارير المنشورة في البنك الدولي ، 2022 /

<https://data.albankaldawli.org>

1.1.3 تحليل اتجاه مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي ATM (لكل 100 ألف بالغ) في العراق للمدة (2004-2022)

جهاز الصراف الآلي هو جهاز آلي يسهل على العملاء إجراء المعاملات المالية بشكل سريع، وذلك باستخدام البطاقات المخصصة لهذا الجهاز والتي تحتوي على معلومات العميل وحسابه البنكي ورقمه السري الخاص، مما يساعده على تسوية المعاملات المالية وتحصيل الأموال في أي وقت، دون الحاجة للذهاب إلى البنك، حيث أنه متصل بشبكة الكمبيوتر الخاصة بالبنك. ويقاس معدل عدد أجهزة الصراف الآلي بعدد البالغين (15 سنة فأكثر) لكل (100) ألف بالغ من سكان هذا البلد. ومن الواضح أن معدل الانتشار المصرفي لأجهزة الصراف الآلي في العراق عام 2010 كان يعادل (2.22)، وبقي متقلباً حتى عام 2012، حيث أصبح معدله (2.17)، ونموه السنوي (0%)، وأعلى معدل له وكان المعدل في عام 2010 حيث كان معدله (2.22)، حيث تعتبر تلك الفترة بداية نمو النظام المصرفي العراقي من خلال الخدمات الالكترونية. المقدمة أشبه بجهاز الصراف الآلي بعد تدمير بنيته التحتية في الحرب. وفي عام 2013، كان عدد أجهزة الصراف الآلي أقل مما كان عليه في عام 2012، إذ بلغ (1.08) لكل (100 ألف بالغ)، وكان التغير السنوي (-50%)، ولكن في هذا العام بدأ في الارتفاع تدريجياً حتى عام 2022، عندما وبلغ معدل النمو (6.562) وهو أعلى معدل في تلك الفترة، وبلغ التغير السنوي (12.3%). وتعزى الزيادة في حجم التغلغل المصرفي في العراق إلى نمو البنوك الخاصة، مما ساهم بشكل كبير في زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي. وهي متوافرة في الأماكن التجارية والمولات وبعض فروع البنوك، وكذلك لتجهيز أجهزة صرف رواتب الموظفين والمتقاعدين والرعاية الاجتماعية، حيث قامت الحكومة عبر الجهاز المصرفي مثلاً بالبنك المركزي بتأمين الرواتب.

2.1.3 تحليل اتجاه مؤشر عدد فروع المصارف لكل (100) ألف بالغ في العراق للمدة (2004-2021)

ويتبين من الجدول (1) الذي يبين الرقم القياسي لنسبة التغلغل المصرفي في العراق، أن متوسط عدد فروع المصارف بلغ (5.29) وفي عام 2010 بدأ معدل الانتشار المصرفي في الارتفاع بشكل طفيف ليصل إلى (4.82) بنمو سنوي قدره (41%)، حتى عام 2013 حيث بلغ المعدل (5.4) وبلغ معدل النمو (-2.7%) (وكان أعلى معدل (5.52) عام 2012 بمعدل نمو سنوي (8.2%) ويعود سبب زيادة التغلغل المصرفي إلى تطبيق قوانين البنك المركزي والمصارف التجارية الصادرة عام (2004) والتي تمحورت حول التحرر من القيود التي تم فرضها، مثل

خطط الائتمان التي حددها الحكومة، فرض قيود على أسعار الفائدة والاحتياطات القانونية، فضلاً عن عدم السماح للبنوك الأجنبية بزيادة فروعها في السوق المصرفية.

وفي عام 2014 بدأ المعدل بالتراجع ووصل إلى (5.25)، في حين بلغ معدل التغير السنوي (-2.7%)، وكان هذا الانخفاض ملحوظاً في عام 2015 عندما بلغ (4.86)، بمعدل نمو سلبي قدره (-7.4%)، والسبب هو نتيجة سيطرة مجاميع التنظيم الإرهابي (داعش) على عدة مناطق في العراق، بما في ذلك البنوك التجارية فيها، مما أدى إلى انسحاب هذه البنوك نهائياً من الخدمة ومن الوصاية المصرفية، وتراجع تقديم الخدمات المالية للمواطنين، فضلاً عن ظهور نظام المحفظة الإلكترونية الذي أقره البنك المركزي عام 2016 مثل زين كاش. وحول آسيا، التي أثبتت فعاليتها من خلال المنح الحكومية والتسوق الإلكتروني، استمر معدل التغلغل المصرفي في التذبذب حتى عام 2021 وبلغ (4.1633)، وكان التغير السنوي بمعدل (1.2%). ونرى أنه خلال هذه الفترة كان المعدل شبه ثابت، وهناك أسباب عديدة منها تراجع أسعار النفط، والذي أدى بدوره إلى تخفيض التخصيصات المالية من قبل الحكومة للقطاعين الاقتصادي والخدمي، مما تسبب في عدم التوسع توفير الخدمات المصرفية من قبل البنوك للأفراد، وفي نهاية الفترة أدى الانتشار الخطير لجائحة كورونا إلى التأثير سلباً على رفع مستوى الخدمات المقدمة للمجتمع مع تزايد أعداد السكان.

2.3 تحليل اتجاه الاستقرار الاقتصادي (GDP) ومعدل نموه في العراق للمدة (2010_2022)

الجدول (2)

اتجاهات تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2010-2022

السنة	(GDP) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دولار)	معدل التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي %
2010	138.516722649	24
2011	185.749664444	34
2012	218.002481737	17.4
2013	234.637675128	7.6
2014	228.415656174	-2.6
2015	166.774109673	-27
2016	166.602488747	-0.05
2017	187.217660050	12.3
2018	227.367469034	21.4
2019	233.636097800	2.7
2020	184.369797315	-21
2021	207.889333724	12.7
2022	215.764835844	3.8

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

* التقارير المنشورة في البنك الدولي، 2022. <https://data.albankaldawli.org>

نلاحظ من الجدول اعلاه أن الناتج المحلي الإجمالي كان في تذبذب ارتفاعا وانخفاضا اذ نلاحظ في عام 2010 بلغ (138.516722649) دولاراً، وبعد ذلك بدأت أسعار النفط تتحسن تدريجياً في السنوات اللاحقة، مما أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى (234.637675128) في عام 2013، مع نمو بنسبة (7.6%). حيث كان الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام عند أعلى مستوياته، وفي عام 2014 انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى (228.415656174) دولاراً، وكان النمو سلبياً (-2.6%)، بسبب سيطرة الإرهاب على المناطق الغربية من العراق والعراق. - اضطراب القطاعات الاقتصادية في تلك المناطق. المناطق وخروجها عن الخدمة، فضلاً عن تراجع أسعار النفط، واستمر حتى عام 2017، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي (187.217660050) دولاراً، بنمو سنوي قدره (12.3%). لكن في عام 2018 ارتفع معدل الناتج المحلي الإجمالي إلى (227.367469034) دولاراً، والنمو السنوي (21.4%)، نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي للبلاد وعودة أسعار النفط إلى الارتفاع. استمر الناتج المحلي في التحسن حتى عام 2020، حيث انخفض إلى (184.369797315) دولاراً، وكان التغير السنوي سلبياً عند (-21%)، بسبب جائحة كورونا التي تجتاح العالم، مما أدى إلى... تعطيل القطاعات الاقتصادية والتبادل التجاري بين دول العالم، وفي عام 2021 عاد الناتج المحلي إلى الارتفاع ليصل إلى (207.889333724) دولاراً، وارتفع معدل التغير السنوي إلى (12.7%).

4. أثر الشمول المالي على الاستقرار الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي)

1.4 متغيرات الدراسة:

جدول (3)

متغيرات الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير	توصيفه
ATM	عدد أجهزة الصراف الآلي	مستقل الشمول المالي
ATN	عدد فروع المصارف لكل (100) ألف	
GDP	الناتج المحلي الاجمالي	متغير تابع النشاط الاقتصادي

المصدر: الجدول بالاعتماد الى توصيف النموذج.

2.4 النموذج الاحصائي المستخدم.

R هي لغة برمجة وأداة تحليل تم تطويرها في عام 1993 بواسطة Robert Gentleman و Ross Ihaka في جامعة أوكلاند ، في نيوزيلندا، يتم استخدامها على نطاق واسع من قبل مبرمجي البرامج والإحصائيين وعلماء البيانات (Data Scientists) وتنقيب البيانات، إنها واحدة من أدوات التحليل الأكثر شعبية المستخدمة في تحليلات البيانات وتحليلات الأعمال. لديها العديد من التطبيقات في مجالات مثل الرعاية الصحية والأكاديميين والاستشارات والتمويل والإعلام وغيرها الكثير، لقد أدى تطبيقها الواسع في الإحصاء وتصور البيانات والتعلم الآلي إلى زيادة الطلب على المحترفين المعتمدين في لغة R.

3.4 أثر الشمول المالي على الاستقرار الاقتصادي

Call:

$$Lm \text{ (formula) } = GDP \sim ATM + ATN$$

Residuals:

Min	1Q	Median	3Q	Max
-14.8414	-10.3257	0.4683	8.5466	17.2926

Coefficients:

	Estimate	Std. Error	t value	Pr (> t)
(Intercept)	-15.0728	37.8644	-0.398	0.699
ATM	0.3217	2.3259	0.138	0.003
ATN	6.0945	6.9924	0.872	0.004

Residual standard error: 11.2 on 10 degrees of freedom

Multiple R-squared: 0.09365, Adjusted R-squared: 0.08762

F-statistic: 0.5166 on 2 and 10 DF, p-value: 0.6116

Therefore, the estimate of the parameters β_0 and β_1 are 0.3217 and 6.0945 respectively.

اظهرت نتائج الجدول أعلاه والخاصة بنتائج إثر (الشمول المالي) كمتغير مستقل على (الناتج المحلي الإجمالي) كمتغير تابع مجموعة من النتائج ومنها ما يلي:

- 1- أن عدد أجهزة الصراف الآلي كمتغير مستقل قد نجحت في إثبات تأثيره في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي أي عند زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي بمقدار وحدة واحدة فإن الناتج المحلي يزداد بمقدار 32% من الوحدة
- 2- أن عدد فروع المصارف لكل (100) ألف كمتغير مستقل نجح في إثبات تأثيره في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي أي عند زيادة عدد فروع المصارف لكل (100) بمقدار وحدة واحدة فإن الناتج المحلي يزداد بمقدار 6.9% من الوحدة

3- وبلغت قيمة ($R^2 = 0.08762$) وهي تبين قدرة المتغير المستقل للتأثير في المتغير التابع ونسبة 8.7%.

4.4 معادلة الانحدار الخطي المتعدد

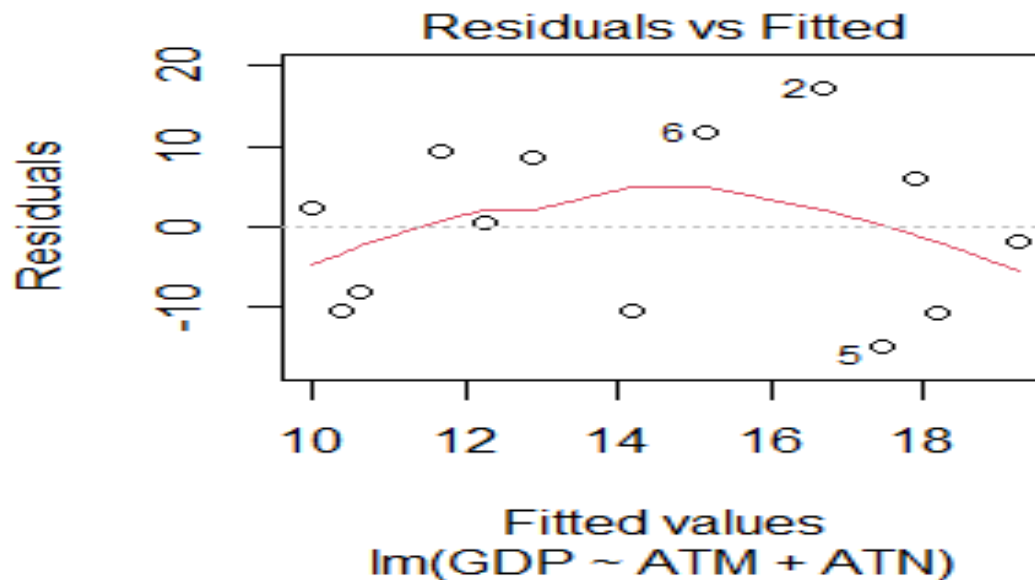
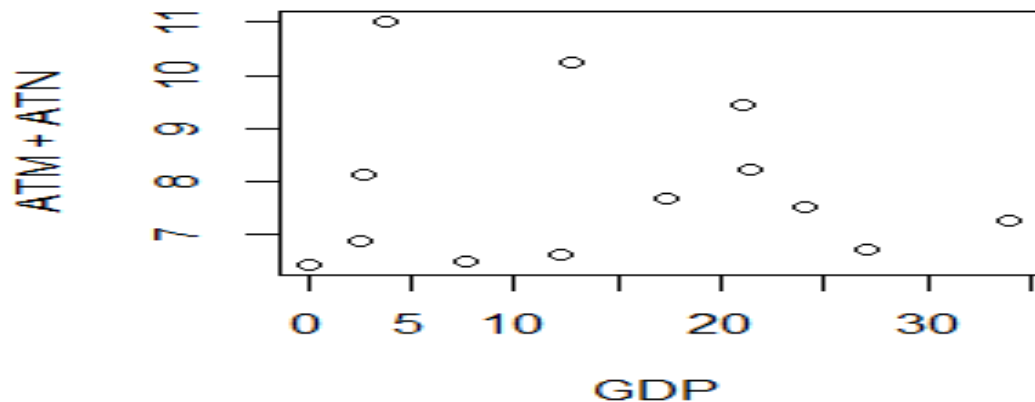
$$GDP = \beta_0 + \beta_1 ATM + \beta_1 ATN + \varepsilon_i$$

5.4 البواقي المقدرة لنموذج الانحدار الخطي البسيط

$$-6105.6 \quad -3115.7 \quad 297.9 \quad 2831.7 \quad 5278.3$$

To produce the scatter plot for x and y, we use plot(x ,y) in R. Then we fit the straight line using abline (m1)

6.4 الرسم البياني يوضح الانحدار الخطي البسيط



يتضح من الرسم البياني ان الشمول المالي لا يؤثر على الناتج المحلي الاجمالي في العراق وذلك من خلال الانتشار العشوائي

7.4 حساب مصفوفة التباين.

تُرجع مصفوفة التباين للمعلمات الرئيسية لكل نموذج مركب مع تلك التي يتم إرجاعها بواسطة (coef)
 (Intercept) ATM ATN
 (Intercept) 1433.71268 -64.951254 -260.66189
 ATM -64.95125 5.409649 10.18828
 ATN -260.66189 10.188282 48.89353
 So, the Var (β^0) = 1.609939, Var (β^1) 1.494213 and Cov(β^0 , β^1) = -2.283263
 rounded to 3.d.p

8.4 الارتباط

تُحسب Var وCov وcor تباين x والتغاير أو الارتباط بين x و y إذا كانت هذه متجهات. إذا كانت x و y مصفوفتان، فسيتم حساب التغاير (أو الارتباطات) بين أعمدة x وأعمدة y.

cor (GDP,ATM+ATN)
[1] -0.06797427

أظهرت النتائج من خلال برمجية R أن هناك ارتباط ضعيف بمقدار 6% ما بين المتغير المستقل الشمول المالي والمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- أن عدد أجهزة الصراف الآلي كمتغير مستقل قد نجحت في إثبات تأثيره في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي أي عند زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي بمقدار وحدة واحدة فإن الناتج المحلي يزداد بمقدار 32% من الوحدة.
- 2- أن عدد فروع المصارف لكل (100) ألف كمتغير مستقل نجح في إثبات تأثيره في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي أي عند زيادة عدد فروع المصارف لكل (100) بمقدار وحدة واحدة فإن الناتج المحلي يزداد بمقدار 6.9% من الوحدة.
- 3- وبلغت قيمة ($R^2 = 0.08762$) وهي تبين قدرة المتغير المستقل للتأثير في المتغير التابع ونسبة 8.7%.
- 4- الشمول المالي يرتبط بعلاقة طردية بالاستقرار الاقتصادي وهذا مطابق للواقع المالي والاقتصادي.

ثانياً: التوصيات

1. العمل على تحسين مؤشرات الشمول المالي لتحسين الاقتصادات المحلية.
2. التركيز على مؤشرات الشمول المالي لزيادة مصداقية الناتج المحلي الإجمالي.
3. جهود للحد من التضخم المؤثر على الدول المختلفة من خلال تحسين مؤشرات الشمول المالي.
4. التركيز على أجهزة الصراف الآلي التي تعمل على تحسين ميزان المدفوعات.
5. حاول اتباع الأبعاد التي تعمل على تحقيق الشمول المالي ومحاولة دفع واقع الاقتصادات المختلفة.

المصادر

- 1- البكل والحداد، احمد سعيد وايمان فاروق، الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس، العدد 14، المجلد 15، بحث دكتوراه منشور، 2022، مصر.
- 2- شرف والصائغ، سمير ووجد رفيق، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سورية مقارنة بمجموعة من دول الشرق الاوسط وشمال أفريقيا (بحث منشور)، مجلة جامعة حماة العدد 6، المجلد 4، 2021، سوريا.
- 3- نعمة ومطر، نغم حسين وأحمد نوري حسن، الشمول المالي: متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، المجلد 1، 2018، الاردن.
- 4- عطية، أشرف ابراهيم، تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر، أكاديمية الشرطة مصر، بحث منشور، المجلة الدولية للفقہ والقضاء والتشريع، المجلد 2، العدد 2، 2021، مصر.
- 5- الخطيب، فاروق بن صالح، دياب، عبد العزيز بن احمد، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الاولى، 2014.
- 6- خليل، سامي، نظرية الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الأساسية، وكالة الاهرام للتوزيع، القاهرة، 1994، 628.
- 7- علي، عبد المنعم السيد، مدخل في علم الاقتصاد، الجزء الثاني، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد ، 1984.
- 8- عمارة، رانيا محمود عبد العزيز، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الاولى، مركز الدراسات العربية للنشر العميري، هشام صفوت، اقتصاديات المالية العامة والسياسات المالية، الجزء الاول، الطبعة الاولى، 1988.
- 9- لفته، أميرة خلف، الادارة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة مع اشارة الى واقع التنمية في العراق، مجلة الهندسة والتكنولوجيا، المجلد 4، العدد 4، 2016، العراق.
- 10- باسويد، سالم عبدالله محمد ، اثر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في النمو الاقتصادي في اليمن ، جامعة حضر موت ، اليمن ، 2020.
- 11- البنك الدولي، التقارير المنشورة في 2022، <https://data.albankaldawli.org>

- 1- Sarma, Madera, Index of financial Inclusion – A measure of financial sector inclusiveness, competence center, berlin-working paper, India, 2012.
- 2- 1N. Gregory Mankiw, Professor of Economics, Harvard University Publisher: South, Western ,2004.